

أساس قيام نظرية السيادة أما بالنسبة للفرق بين نظرية السيادة والديمقراطية فهي في نظر الدفاع عن سلطة الملوك وغيرها من السلطات الأخرى ثم استعمالها اليابوات في وجوه خصومهم الملوك الذين كانوا يطمحون إلى النيل من سيادة الكنيسة ؛ د. صلاح (لا شريك له وكانت السيادة في أول نشأتها محدودة بجهة واحدة ممثلة في صلاحية التغيير) نظرية السيادة ص ١0 الصاوي والتبديل للقوانين على كل الأفراد المقيمين على إقليم الدولة وهي لا تتقيد بقانون بل القانون مصدره السيادة وإرادة أصحابها الذين يتألفون من الدولة بجميع أعضائها الذين لا حد لتصرفاتهم ولا يستطيع الحائز على التفوق المطلق دون أن يكون لها معارض أو دون أن تكون لها حاجة إلى الخضوع لأحد إذ لو خضعت لأحد لانتفتت هذه السيادة ولو وجد لها مشارك لانتفتت أيضاً كأن تكون السيادة مثلاً نجماة على إقليم أو أكثر الأمة أو ممثليها من الشعب حكمهم يكون هو الحق والعدل الذي لا ينبغي أن ١١١ انظر 808) (نظرية السيادة ص